مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الوساطة الفاعلة أم تمرير المسؤولية؟
بناءات الدور السعودي في التقارب الأمريكي-الروسي

كرار نوري حميد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الوساطة الفاعلة أم تمرير المسؤولية؟ بناءات الدور السعودي في التقارب الأمريكي-الروسي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

كرار نوري حميد / كلية العلوم السياسية / جامعة تكريت

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدمة

أسهمت التطورات التي رافقت وصول الرئيس الأمريكي السابع والأربعين (دونالد ترامب) إلى إدارة البيت الأبيض في إصدار العديد من الأوامر التنفيذية تجاه قضايا متعددة، أبرزها فرض تسوية تجاه قضية الحرب الروسية-الأوكرانية التي دخلت عامها الثالث، وسياسات جديدة قد تنتقل تداعياتها لتؤثر في الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والخليج. ولأجل فهم التوجهات المرتبطة بمسار الإدراك الجديد للتفاعلات الدولية ضمن نطاق العلاقات الروسية الأمريكية وما ارتبط بها من دور للمملكة العربية السعودية، فمن الضروري فهم الغايات والوسائل الفعالة التي تتكون من ركيزتين أساسيتين تتمثلان في القرارات الحكومية التي يتخذها صناع القرار ومعالجة القضايا والمشكلات التي تواجههم. وهذه القرارات تُتخذ من أجل تحقيق الأهداف المرسومة التي يُراد تحقيقها. فالهدف يُترجم بالغايات التي تسعى الدولة لتحقيقها في بيئتها الخارجية. ومن المعلوم في السياسة الخارجية أن الدول عندما تصنع سياستها الخارجية تحرص بداية على تثبيت أهدافها الحيوية المتلاحقة، وهو ما يعبر عن أحد مستلزمات نجاح العمل الاستراتيجي. فكل هدف يجب أن يقترن بعمل واضح لتحقيقه، ووضوحه يتجلى في استخدام وسائل وصيغ لتنفيذه. هناك أهداف وطنية ذات نزعة مثالية، كدعم القانون بالعدالة الدولية ونشر الحرية، بينما يعتقد آخرون مثل أصحاب النظرية الواقعية أن الهدف الأساسي للدولة هو الحصول على القوة أو الحفاظ على التفوق. وما سنبينه في هذه الورقة يرتبط بتساؤل رئيسي حول كيفية بناء المملكة العربية السعودية تجاه التقارب الأمريكي-الروسي؟

أولاً: تمرير المسؤولية وحدود القوة الفاعلة

شهدت السياسة الأمريكية تحولاً كبيراً تجاه دول الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، من خلال تحقيق «أهمية التعاون مع دول الخليج التي لا تملك سوى المال». وكما أوضح الرئيس دونالد ترامب كمبدأ لسلوكه تجاه الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تلتزم بتدريب أي أفراد أو معارضين أو ثوار دون معرفة ما الذي سيفعله هؤلاء فيما بعد، ومن دون ضمانات لتحركاتهم التالية. كما أنه لا يحبذ أي تغييرات جذرية في المنطقة، داعياً إلى دعم الاستقرار وإحكام السيطرة، مؤكداً أن بقاء رجال أقوياء حتى وإن كانوا مستبدين، أفضل من الفوضى التي صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة في عهد جو بايدن. مما يدل ذلك على تأييد الاستراتيجية الأمريكية لتمرير المسؤولية بوصفها ضامناً حقيقياً وغير مكلف بشأن المصالح المنتشرة في منطقة الخليج.

إن مبدأ تمرير المسؤولية الذي وُضع للسعودية كان بمثابة تحقيق الوظيفة في بنية النظام، إذ يؤكد جون ميرشايمر، أستاذ العلاقات الدولية، أن تزايد فرص نجاح استراتيجية تمرير المسؤولية يرتبط بما إذا كانت الدولة التي تُمرر إليها المسؤولية قادرة على احتواء أو ردع دولة معينة ذات موارد وفيرة واقتصاد كبير ودفاعات قوية. بينما تزيد فرص فشلها إذا كانت الدولة ضعيفة دفاعياً أو فقيرة اقتصادياً أو تسمح الدول التي تُمرر المسؤولية إليها بزيادة قوتها أو تسهيل عملية زيادة قوتها بشكل غير مباشر لإضعاف الدولة التي تُخل بتوازن القوى على المدى البعيد. ومن ثم، فإن توظيف هذا المبدأ يتطلب تحديد مراكز حيوية للتأثير ترتبط بقوة الدولة وقدرتها على إحداث فعل استراتيجي مؤثر ضمن المحيط الذي تتحرك فيه، سواء كان دولياً أو إقليمياً، وهو ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تمريره عن طريق المملكة العربية السعودية.

أما من ناحية القضايا والأزمات في المنطقة والعالم، فإن السياسة الخارجية الأمريكية مارست استمرارية تمرير المسؤولية تجاه السعودية كدور في بنية النظام الدولي، بالتعاون معها في الحرب الروسية الأوكرانية. يقع موقف المملكة العربية السعودية من الحرب الحالية في أوكرانيا في مكان ما بين هذين الموقفين، لكن لا ينبغي تفسير الحياد المعلن للبلاد على أنه لامبالاة بقضية أوكرانيا أو عواقب الصراع. ويعكس ذلك تبني السعودية

المتزايد لسياسة خارجية متعددة الاتجاهات، وتخفيف الخلافات طويلة الأمد بين موسكو والرياض حول النزاعات في الشرق الأوسط، بالرغم من الضغوط المتزايدة من الولايات المتحدة وأوروبا للوقوف ضد روسيا والمساعدة في خفض أسعار النفط. الأمر الذي منحها قدرة على المناورة ضمن علاقات متعددة الأطراف قد تجمع بين نقيضين كالاتحاد الأمريكي وروسيا الاتحادية.[1]

ثالثاً: الوسيط الفاعل في توازنات معقدة

سعى الدور السعودي، بعد الحرب الروسية-الأوكرانية وما تلا أحداث السابع من أكتوبر عام 2023، إلى تحقيق تسوية دبلوماسية مع الجمهورية الإيرانية، إضافةً إلى المساهمة في تنفيذ الاتفاق الخاص بعملية تبادل الأسرى. وقد عزز ذلك مكانة المملكة العربية السعودية وجعلها محور اهتمام دولي، نظراً للأدوار التي تؤديها ضمن المنظومتين الإقليمية والدولية. الأمر ذاته يفسر أدوار الوساطة التي قامت بها المملكة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن للمملكة العربية السعودية أن تمارس هذه الوساطة من خلال جانبين أساسيين:

أولاً: استخدام الرياض كمنصة محايدة، حيث إن الولايات المتحدة وروسيا لا ترغبان في استضافة المحادثات مباشرة على أراضيهما، مما يجنبهما المسؤولية السياسية المباشرة عن أي فشل أو تنازلات. إذ أن السعودية، بموقعها الجغرافي والسياسي، تقدم أرضية «آمنة» دبلوماسياً. واختيار السعودية لتحقيق التقارب الروسي – الأمريكي ليس سوى نجاح لفاعلية استراتيجية الشؤون الخارجية السعودية تجاه العديد من القضايا الموصوفة بكونها صراعات مستحكمة، إذ تبنت المملكة موقفاً يميل إلى عدم الانحياز، لكي تكون قادرة على تنفيذ المبادرات المنتجة. فضلاً عما تمتلكه من علاقات واسعة مع الدولتين، ما يجعلها تمثل أفضل موقع محتمل لعقد لقاء بين ترامب وبوتين. إضافة إلى ذلك، فإن علاقاتها القوية تشكّل مكاناً ممكناً للاجتماع بعيداً عن التجاذبات الموجودة في أوروبا، خاصة وأنها

1- صاموئيل راماني، كيف تؤثر الحرب في أوكرانيا على السياسة الخارجية للسعودية؟ تقرير مترجم، الخليج الجديد، ينظر الى الرابط شوهد بتاريخ 30/8/2022:
https://:al--alkhargy-alsyas-aal-aokranya-fy-alhrb-tthr-kyf/264327/article/news.thenewkhalij/saaody

ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية. ففي عام 2023، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتهمة ارتكاب جريمة حرب على خلفية الحرب في أوكرانيا، ومن ثم يمكن لبوتين السفر إلى السعودية لإجراء محادثات دون المخاطرة بتوقيفه.[2] وهذا بحد ذاته يمنح المملكة العربية السعودية بحكم وظيفتها المرتبطة بتمرير المسؤولية ثقة أعلى ومؤشرات أكبر لنجاح المهمة التي تتولاها.

ثانياً: تمتلك المملكة العربية السعودية تاريخاً دبلوماسياً مهماً في إدارة الوساطات الدولية (مثل تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا عام 2022)، وعلاقاتها القوية مع الطرفين، من خلال أوبك+ مع روسيا والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويبقى نجاح الدور السعودي كوسيط فاعل معتمداً على قدرتها في تقديم حلول عملية، وليس مجرد استضافة المحادثات. وهذا ما تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيقه من خلال تجميع أوراق تفاوضية جديدة وتوسيع حركة تبادل المكاسب من أجل إنجاح مشروعها الذي يمكن أن يعزز من مكانتها الإقليمية كقوة إقليمية مؤثرة وفاعلة. وهو الأمر ذاته الذي يفسر الأدوار التي قامت بها المملكة العربية السعودية منذ عام 2022 تجاه الأحداث في أوكرانيا.[3]

ثالثاً: تقييم الوضع الراهن

تبعاً لما يسود البيئة الاستراتيجية من مسارات تسوية وتوافق كما عبر عنها (ماركو روبيو) وزير الخارجية الأمريكي اثناء جلسة التقارب الأمريكي - الروسي، فإن الوصول إلى تسوية دبلوماسية ما هو إلا لصالح كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية عبر التخادم الدولي حسب توصيفه، فالتقارب بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول حرب أوكرانيا ليس بالضرورة انفراجة دائمة، بل قد يكون تكتيكياً ومؤقتاً. فالحرب مستمرة منذ عام 2022،

2- منال خليل، لماذا اختار ترامب السعودية مكانا للقاء نظيره الروسي؟، موقع BBC، ينظر الى الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/articles/c70kpgp16pgo

3- تحاول المملكة العربية السعودية أن تتبنى خيار الوساطة في المحادثات التي تجريها بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من صعوبة هذا الدور بسبب طبيعة القوى المشاركة في الحوارات إلا أن خيار الوساطة يمنحها افضلية في تقييم موقعها الإقليمي، وهذا ما يمكن تتبعه عن طريق الحوارات التي أجرتها المملكة العربية السعودية مع كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2022 عندما اتصل ولي العهد محمد بن سلمان بالجانب الروسي والأمريكي وبشكل متواصل من أجل إيجاد حلول قريبة من مصالح كلا الدولتين. للمزيد ينظر تقرير الوساطة السعودية للسلام والاستقرار العالمي، وكالة كونا الكويتية، عن طريق الرابط الألكتروني:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3219996&Language=en

وكلا الطرفين لديه مصالح متضاربة: إذ إن روسيا تهدف إلى الحفاظ على نفوذها الإقليمي وضمان أمنها، بينما تسعى الولايات المتحدة لإلغاء دعم أوكرانيا دون التخلي عن حلف الناتو الكابح للتمدد الروسي. وهذا ما يمكن التعبير عنه بأنه تقارب مدفوع بضغوط اقتصادية (مثل أسعار الطاقة) أو (عقوبات اقتصادية تعلن فيما بعد). لكن هذا لا يعني بالضرورة حلاً شاملاً، بل ربما ترتيباً مؤقتاً يخفف التوترات دون معالجة الجذور، والسؤال هنا هل ينجح الدور السعودي في تحقيق التسوية الدولية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، فإن نجاح السعودية في تحقيق التقارب من خلال مبدأ إدارة الفرص يعتمد على عدة عوامل:

1. القبول الدولي: تتمتع السعودية بثقة كل من روسيا وأمريكا، ولكن أوكرانيا، التي قد تكون غائبة عن المحادثات حسب بعض التقارير، قد تعترض إذا شعرت أن مصالحها تُهمل. إذ تمتلك السعودية علاقات قوية مع روسيا من خلال «أوبك+»، كما أن لديها تحالفاً استراتيجياً مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعلها وسيطاً مقبولاً لدى الطرفين.
2. القدرة على الضغط: لا تمتلك السعودية نفوذاً عسكرياً مباشراً في أوكرانيا، لكنها تستطيع استخدام ثقلها الاقتصادي، لا سيما في قطاع النفط، للتأثير على الأطراف. كما أن قدرتها على التحكم في أسعار النفط تمنحها أداة ضغط فعالة على الاقتصادات العالمية.
3. التعقيدات الإقليمية: تضيف الأوضاع في سوريا وغزة مزيداً من التعقيد إلى المشهد، إذ إن نجاح التسوية في أوكرانيا لا يعني بالضرورة حل الأزمات الإقليمية الأخرى. فهناك أطراف فاعلة مثل إيران، تركيا، وإسرائيل، لكل منها أجندته المستقلة، مما قد يؤثر في فرص نجاح التقارب بين القوتين العظميين ضمن هرمية النظام الدولي. كما أن منح السعودية دوراً رئيسياً في التمركز الاستراتيجي قد يؤدي إلى تصادم الإرادات والمبادرات في المنطقة والعالم.

إن المملكة العربية السعودية تقع على عاتقها إعادة تكييف سياساتها الخارجية من أجل الحفاظ على مصالحها وأمنها القومي، والحفاظ على دورها وثقلها الدولي والإقليمي في ظل تمرير الدور الأمريكي المسؤولية لها في المنطقة، واستخدام كافة الأدوات المتاحة من أجل تقليل المخاطر على مصالحها ومواجهة التهديدات الأمنية. سواء كانت هذه الأدوات والآليات عسكرية، أو أمنية واستخباراتية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو دبلوماسية عبر القوة الناعمة. فالدور السعودي قد ينجح جزئياً في أوكرانيا إذا تمكنت من تقريب وجهات النظر الروسية والأمريكية، لكن تحقيق «تسوية دولية» شاملة تشمل سوريا وغزة يعد أمراً أكثر صعوبة. فالمملكة العربية السعودية لاعب مهم، لكنها لا تعد القوة الوحيدة المؤثرة. فالنجاح المحدود (مثل هدنة أو اتفاق مؤقت) أقرب من تسوية شاملة، لأن الأزمات مترابطة وليست تحت سيطرتها الكاملة. المملكة تستفيد من علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، مع الحفاظ على ذلك الأداء في العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن دون الاعتماد الكامل على مظلة الحماية الأمنية الأمريكية. كما تدرك روسيا أن الدور السعودي قد يحقق تسوية شاملة واعترافاً إقليمياً من حكومة الشرع في سوريا، مما يمهد الطريق لسوريا جديدة في المستقبل المنظور.

خاتمة

إن التقارب السعودي مع القوى الكبرى في إيجاد نموذج للتفاعل يعد أداءً فاعلاً يعكس المحتوى الرابط بين فكرة الدور والوظيفة في بنية النظام الدولي، إضافةً لما تمتلكه من مقومات حيوية وقوة مؤثرة في صياغة التوازنات الإقليمية. وفي ظل التقارب الأمريكي-الروسي الذي بدأ يتشكل مؤخراً، تبرز السعودية كجسر محتمل يعزز هذا التقارب، نظراً لعلاقاتها المتينة مع الولايات المتحدة وقدرتها على التفاعل مع روسيا في قضايا الطاقة والاستقرار الإقليمي. يتبنى صانعو القرار في واشنطن وموسكو نهجاً دقيقاً تجاه قضايا النظام الدولي، وقد يؤدي ذلك إلى تحقيق اختراق استراتيجي يعيد تشكيل ديناميكيات المنطقة من خلال دور الرياض كوسيط، أو قد يشهد تعثراً ينعكس بدوره على استقرار الإقليم. وبهذا، تظل السعودية، بموقعها الفريد وإمكاناتها، نقطة التقاء محتملة مع المصالح الروسية، مما يعزز أهميتها في أي مسار يمكن من خلاله تحديد نطاق التفاعل والتنافس بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية. مما قد يترك تأثيراً جديداً تجاه مناطق أخرى ترتبط بالمصالح، والتي قد تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية فيها تمرير المسؤولية للسعودية، خاصةً وأن طبيعة تشكيل حدود التفاعل في المنطقة سيتخذ منحى جديداً في ظل تطور الأحداث في سوريا وتمدد نفوذ الكيان الصهيوني، وأدوار غير واضحة لقوى اجتماعية قد تتزايد في ظل الفوضى التي تشهدها المنطقة برمتها.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org